دور الاقتصـــاد الأخضـــر
فى التنميـــة المستدامـة بالوطن العربى

المؤلف

أستـــاذ دكتـــور

شـريف محمـــد علـى أحمـد

أستـــاذ اقتصـــاد عميـــد كليـــة التجـــارة

جامعـــة مـــدينـــة الســـادات بالمنـــوفيـــة

الناشر

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

جامعة الدول العربية

سنة النشر : ٢٠١٤

المحتـــــوى

المقدمة .....

الفصل الأول : مفهوم الاقتصاد الأخضر وقطاعاته المختلفة.....

الفصل الثانى : دور الاقتصاد الأخضر فى مقابلة تحديات التنمية والبيئة.....

الفصل الثالث : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الزراعة بالوطن العربى .....

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الزراعة بالوطن العربى .....

ثانياً : التحارب الرائدة بقطاع الزراعة فى ظل الاقتصاد الاخضر .....

ثالثاً : كيفية الاستفادة من التحارب الرائدة فى تنمية القطاع الزراعى بالوطن العربى.....

الفصل الرابع : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الصناعة بالوطن العربى

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الصناعة بالوطن العربى.....

ثانياً : التحارب الرائدة بقطاع الصناعة فى ظل الاقتصاد الأخضر .....

ثالثاً : كيفية الاستفادة من التحارب الرائدة فى تنمية القطاع الصناعى بالوطن العربى .....

الفصل الخامس : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية الموارد المائية بالوطن العربى

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية الموارد المائية بالوطن العربى .....

ثانياً : التحارب الرائدة بقطاع الموارد المائية فى ظل الاقتصاد الأخضر .....

ثالثاً : كيفية الاستفادة من التحارب الرائدة فى تنمية الموارد المائية بالوطن العربى.....

الفصل السادس : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الطاقة بالوطن العربى

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الطاقة بالوطن العربى .....

ثانياً : التحارب الرائدة بقطاع الطاقة فى ظل الاقتصاد الأخضر .....

ثالثاً : كيفية الاستفادة من التحارب الرائدة فى مجال الطاقة الخضراء بالوطن العربى.....

الفصل السابع : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع النقل بالوطن العربى

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع النقل بالوطن العرب.....

ثانياً : التحارب الرائدة بقطاع النقل فى ظل الاقتصاد الأخضر.....

ثالثاً : كيفية الاستفادة من التحارب الرائدة فى تنمية قطاع النقل الأخضر بالوطن العربى .....

الفصل الثامن : الاقتصاد الأخضر ودوره فى إقامة مدن ومبانى خضراء بالوطن العربى

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى إقامة مدن خضراء بالوطن العربى .....

ثانياً : التحارب الرائدة لإقامة مدن خضراء .....

ثالثاً : كيفية الاستفادة من التحارب الرائدة فى مجال المدن الخضراء .....

رابعاً: الاقتصاد الأخضر ودوره فى إقامة مبانى خضراء بالوطن العربى .....

خامساً: التجارب الرائدة فى مجال المبانى الخضراء .....
سادساً: كيفية الاستفادة من التجارب الرائدة فى مجال المبانى الخضراء .....

الفصل التاسع : دور الاقتصاد الأخضر فى إدارة النفايات بالوطن العربى

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى إدارة النفايات بالوطن العربى .....
ثانياً : التجارب الرائدة لإدارة النفايات فى ظل الاقتصاد الأخضر .....
ثالثاً :كيفية الاستفادة من التجارب الرائدة فى مجال إدارة النفايات فى ظل الاقتصاد الأخضر .....

الفصل العاشر : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع السياحة بالوطن العربى

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع السياحة بالوطن العربى .....
ثانياً : التجارب الرائدة بقطاع السياحة فى ظل الاقتصاد الأخضر.....
ثالثاً : كيفية الاستفادة من التجارب الرائدة بقطاع السياحة فى ظل الاقتصاد الأخضر .....

الفصل الحادى عشر : الدروس المستفادة من التجارب الرائدة على مستوى قطاعات الاقتصاد الأخضر

المراجع العربية والأجنبية .....

دور الاقتصـــاد الأخضـــر
فـــى التنمـيـة المستدامـة
بالوطـن العـربـى

إن أهمية الاقتصاد الأخضر بالوطن العربى تكمن لما له من دور حيوى فى تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على المـوارد الطبيعية، والاعتماد على ممارسات الاقتصاد الأخضر التى تحد من التلوث وتعظم من الإنتاج، فهذا الأمر يتطلب تكاتف الجهود بجميع الوطن العربى، وأيضاً تعظيم الاستفادة من التجارب بأى دولة أجنبية أو عربية والاستفادة منها فى التطبيق.

فالبيئة ليست جزءاً من الاقتصاد الأخضر ولكن الاقتصاد الأخضر جزء من البيئة، ويعتبر الاقتصاد الأخضر آلية للوصـــول إلى التنمية المستدامة ، وهو مدخل نمط تنموى من أهم نتائجه الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مع عدم الإضرار بالنواحى البيئية، كما أن الاستثمار فى الاقتصاد الأخضر يشجع على الاستثمارات فى قطاعات ينتج عنها خلق فرص عمـــل جديدة.

فعلى سبيل المثال ففى مجال الطاقة تفضل أن توجه للطاقة الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية والرياح، كما بالنسبة للنقل فيفضل الاستثمار فى النقل العام عن النقل الخاص الذى يزيد من الزحام وحدة التلوث.

وينطبق ذلك أيضا على الاستثمارات الخضراء فى مجال الزراعة حيث يحقق عند تنفيذه انعكاسات إيجابية على جميع القطاعات الاقتصادية وعلى الأصعدة الاجتماعية أيضاً كما أن مساهمة قطاع الزراعة فى الاقتصاد الأخضر فإن له دور توظيفى فى خلق فرص عمل ولكى يكون للزراعة دور فاعل فى الاقتصاد الأخضر يجب أن تتوافر فيها عدد من العناصر منها البـــذور الجيـــدة المتقاة والأراضى الزراعية الجيدة وكفاءة استخدام المياه.

ومن هنا سوف نتناول فى هذا المؤلف القطاعات المختلفة للاقتصاد الأخضر والتجارب الرائدة فى هذا المجال والمعوقات والمشاكل التى تقف أمام تطبيق ممارسات الاقتصاد الأخضر بالقطاعات المختلفة بالوطن العربى.

مفهوم الاقتصاد الأخضر
وقطاعاته المختلفة

يتجه العالم المتقدم بخطى سريعة نحو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر وهو تحقيق تنمية عبر مشروعات صديقة للبيئة ولا تضرها وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر مع بروز الأزمة المالية العالمية حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة(اليونيب)مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر فى ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨ بعنوان المشروعالأخضر العالمى الجديد بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية بهدف إدارة الاقتصاد العالمى ومكافحة التغيرات المناخية.

مفهوم الاقتصاد الأخضر :

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ينظر للبيئة كفرصة لمواجهة الأزمات الحالية المتعددة التى يواجهها مثل أزمة الطاقة والغذاء والمياه والمناخ بدلاً من اعتبارها عبئاً حيث أن الاستثمار فى القطاعات ذات العلاقة بالبيئة يمكن أن يساهم فى خلق فرص عمل، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعظيم الاستفادة منها وزيادة مستوى الدخل .

قطاعات الاقتصاد الأخضر :

تتمثل قطاعات الاقتصاد الأخضر التى سيكون لها تأثيرات بالغة من حيث آثارها على العمالة والناتج المحلى الإجمالى والحد من الاعتماد على الكربون وخفض إنبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى التى تدر عائدات سريعة من زاوية العمالة والنمو حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) فى مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر والتى أطلقها فى أكتوبر عام ٢٠٠٨ بعنوان المشروع الأخضر العالمى الجديد ما يلى:

- قطاع الزراعة.
- قطاع المياه .
- قطاع الطاقة الخضراء .
- قطاع الصناعة الخضراء.
- قطاع النقل والمواصلات الأخضر.
- المدن والعمارة الخضراء.
- إدارة النفايات وإعادة التدوير .
- السياحة الخضراء.

أولاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الزراعة بالوطن العربى

تتميز بعض الدول العربية منذ القدم بأنها دول زراعية تنتج ما تحتاج إليه من غذاء وكساء، ولكن هذه الصورة قد تغيرت حيث تزايدت معدلات الطلب على المحاصيل الزراعية زيادة كبيرة نتيجة للزيادة المرتفعة فى معدلات النمو السكانى، ولتغير نمط الاستهلاك فى الوقت الذى لم يتطور فيه الإنتاج الزراعى بنفس القدر.

من هنا يجب العمل على عدة محاور لحل تلك المشكلة من خلال إعادة النظر فى السياسات الإنتاجية والإستهلاكية الزراعية، وذلك برفع إنتاجية الإنتاج الزراعى بالأراضى القديمة عن طريق إدخال البدائل التكنولوجيا المتاحة عالمياً والتى تناسب ظروف الدول العربية.

هذا بالإضافة أيضا إلى الزيادة الأفقية للأراضى الزراعية عن طريق استصلاح الأراضى كما يمكن أن يتم حل تلك المشكلة عن طريق تشجيع مشروعات الزراعة الخضراء والتى تراعى الجوانب البيئية وزيادة إنتاجية المحاصيل على مستوى الوطن العربى، لذلك سوف نتناول آثار تطبيق الاقتصاد الأخضر على الزراعة بالوطن العربى وسياسات تخضير الزراعة بالوطن العربى كما سيأتى تفصيله.

ثانياً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الصناعة بالوطن العربى

تعتبر الصناعة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث يمكن أن تلعب الصناعة دوراً هاماً فى الاقتصاد العربى كغيره من الاقتصاديات الأخرى بإعتبار أن الصناعة هى قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعى يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتى من الغذاء والكساء وتقليل معدل البطالة، من هنا فإن دعم القطاع الصناعى والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، ولا سيما وأن هذا القطاع له وزن نسبى كبير بين القطاعات الاقتصادية.

وعندما ننظر إلى الصناعة بالوطن العربى نجد أنها تتسم بضعف تشابكها مع بعض القطاعات الاقتصادية فى نطاق الاقتصاد الوطنى لكل قطر عربى، مع كل ذلك نجد أن الصناعة بتلك الدول تؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة المحيطة بالوطن العربى مما يتسبب فى التأثير على صحة المواطن العربى.

من هنا فقد ظهر دور الاقتصاد الأخضر فى الحفاظ على البيئة بقطاع الصناعة بالوطن العربى فالصناعة الخضراء لا تهدف إلى زيادة الأرباح فقط ولكن تهدف إلى الجمع بين الحفاظ على البيئة والصحة وتحقيق الأرباح أيضا .

ثالثاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية الموارد المائية بالوطن العربى

تعانى معظم الدول العربية من مشكلة فقر المياه، لذا فقد قامت بعض من تلك الدول بمشروعات لاستثمار مواردها المائية وسد حاجاتها المتزايدة، حيث استطاعت مواجهة فترات جفاف حادة، وقد تم مواجهة الطلب المتزايد على المياه والأزمات المائية عن طريق استثمار المخزون المائى، وفى الواقع أن أبعاد هذه المشاكل وحجمها وآثارها سوف تزداد مستقبلا مع تزايد حجم الطلب على المياه بالوطن العربى وهذا يقتضى أن يتوفر لدى الجهات المختصة والمعنية تقيما واهتماما أكثر عمقا لظروف توافر المياه وتخطيطا بعيد المدى لمواجهة الاحتياجات المائية يتناسب وحجم المشكلة، وآفاق تطورها وتفاعلاتها والأزمات المتوقع نشوءها مستقبلاً.

رابعاً : دور الاقتصاد الأخضر فى تنمية قطاع الطاقة بالوطن العربى

إن الآثار البيئية لنظام الطاقة بالوطن العربى يمكن أن ينعكس سلباً على صحة الإنسان، ويؤثر فى إحداث تغيرات مناخية لها آثار خطيرة على الزراعة، وتوافر المياه، والبنية التحتية، من هنا جاء دور الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال استخدام موارد الطاقة المتجددة والتى ليست لها أى آثار سلبية على البيئة.

فالوطن العربى غنى بموارد الطاقة المتجددة، والتى من أهمها الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث جاء تقرير المنتدى العربى للبيئة والتنمية (أفد) لعام ٢٠١١ أن الدول العربية لديها قدرة كهرمائية تبلغ نحو ١٠.٧ ميجا واط، كما توجد محطات كهرومائية كبيرة بمصر والعراق، ومحطات مختلفة القدرات فى كل من الجزائر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس.

وفى مجال الطاقة الشمسية فالوطن العربى يتمتع بموارد كبيرة وذلك بسبب موقعه الجغرافى المميز الذى يجعله يقع جزء كبير منه ضمن ما يسمى بحزام الشمس الذى يستفيد من معظم أشعة الشمس الكثيفة على الكرة الأرضية من حيث الحرارة والضوء على حد سواء وتتراوح مصادر الطاقة الشمسية فى البلدان العربية بين ١٤٦٠ إلى ٣٠٠٠ كيلو واط / ساعة/ م٢ سنوياً(٢).

وبالرغم من ذلك فيقتصر استغلال الطاقة الشمسية من قبل المستهلكين بالوطن العربى على تطبيقات تسخين المياه وإنارة الحدائق، إلا أن هناك مشاريع وخطط حكومية لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للاستخدام التجارى كما هو فى دولة الإمارات والبحرين، كما طبقت المملكة العربية السعودية استخدام الطاقة الشمسية فى تحلية مياه البحر.

أما طاقة الرياح فهناك العديد من الدول العربية مؤهلة للاستفادة من تلك الطاقة ومن تلك الدول الأردن ومصر، ففى الأردن يبلغ معدل سرعة رياح بمقدار ٧.٥م/ الثانية، وفى مصر ١١.٨م/ ثانية ، مما يجعل هذين البلدين مؤهلين لتوليد الطاقة من الرياح بالإضافة إلى دول عربية أخرى لديها إمكانيات لتوليد الطاقة من الرياح مثل سوريا والمغرب.

خامساً : دور الاقتصاد الأخضر
فى تنمية قطاع النقل بالوطن العربى

ترتبط وسائل النقل إرتباطاً وثيقاً بمصادر الطاقة المستخدمة فى تحريكها، لذلك تساهم وسائل النقل فى تلوث البيئة وخاصة الهواء حيث أن إحتراق البترين الناتج عن تشغيل وسائل النقل ينتج عنه غازات مختلفة مثل الرصاص وأول وثانى أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والضباب الدخانى وغيرها من غازات الإحتباس الحرارى ومن ثم فإن قطاع النقل يؤدى إلى التلوث البيئى الذى يمثل مشكلة خطيرة للصحة العامة كما أن أنشطة النقل غير المستدامة تساهمن فى ظاهرة الإحتباس الحرارى وتؤثر سلباً فى عملية التنمية المستدامة.

حيث ينتج عن قطاع النقل على الصعيد العالمى حوالى ٢٥% من غازات الإحتباس الحرارى المنبعثة من الغلاف الجوى كل عام ومن هنا نجد أن سياسة قطاع النقل المستخدمة فى ظل تطبيق الإقتصاد الأخضر تقوم على تلبية إحتياجات النقل مع مستوى مقبول من إنبعاثات غازات الإحتباس الحرارى المرتبطة به من خلال دعم النقل المستدام والذى يحافظ على البيئة ولا يهدد سلامة المواطن أو الصحة العامة ويقلل من الإنبعاثات الضارة.

سادساً : الاقتصاد الأخضر ودوره فى إقامة
مدن ومبانى خضراء بالوطن العربى

سوف ينقسم هذا الفصل إلى جزئين، الجزء الأول بعنوان الاقتصاد الأخضر ودوره فى إقامة مدن خضراء بالوطن ، أما الجزء الثانى فسوف يكون بعنوان الاقتصاد الأخضر ودوره فى إقامة مبانى خضراء بالوطن العربى وسوف يأتى تفصيل ذلك مايلى :

١. دور الاقتصاد الأخضر فى اقامة مدن خضراء بالوطن العربى:

المدن الخضراء هى المدن التى يتم بناؤها بتطبيق الممارسات الخضراء من خلال التركيز على الطاقة النظيفة ، ويتم الأخذ فى الاعتبار بناء هذه المدن بأن يتم تطبيق أفضل طرق العمل فى مجال الطاقة المتجددة والنقل النظيف وتوفير الطاقة، وهذا يشمل بناء مبان خالية من الكربون، وإنارة الشوارع باستخدام نظم الليد، وأنظمة الطاقة الشمسية لتسخين المياه.
وفى الوطن العربى جارى إنشاء مدن خضراء ومن أمثلة تلك المدن مدينة مصدر بأبو ظبى وبالتأكيد سوف يؤثر تطبيق الممارسات الخضراء بتلك المدن على المستوى الذى يمكن عنده تخضير قطاعات اقتصاديات تلك الدول العربية.

٢. الاقتصاد الأخضر ودوره فى اقامة مبانى خضراء بالوطن العربى :

إن المقصود بالمبانى الخضراء هى تلك المبانى التى تحافظ على بيئتها، وتوفر احتياجات مستخدميها، وتراعى الجوانب الصحية والبيئية.

ويستخدم مفهوم المبانى الخضراء لوصف المبانى التى تتميز بكفاءة عالية فى استخدام الطاقة، وتخفيض استهلاك المياه، وتحسين الصحة والبيئة مع وضع فى الاعتبار التكلفة والعائد.

فتخضير قطاع المبانى له آثار مختلفة على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به مثل مواد البناء والنقل وإدارة النفايات والطاقة والمياه ومعالجة مياه الصرف الصحى، لذلك فمن الأهمية أن تكون النظرة منهجية متكاملة من خلال التشابك بين تلك القطاعات المختلفة.

وعندما نتطرق إلى الطلب على قطاع البناء بالوطن العربى نجد أنه يزداد، ويعتبر أيضاً من أكثر القطاعات نمواً بالمنطقة العربية ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو السكان بالوطن العربى، والتى تتراوح بين (٢% - ٦%) عام ٢٠١١ ، ويوجه الاستثمار فى قطاع البناء ليس فقط فى قطاع المبانى السكنية، ولكن أيضا فى المبانى التجارية والمستشفيات والمدارس، ويمثل مساهمة ذلك القطاع نحو (٦% إلى ١٢%) من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى بالوطن العربى، كما ساهم بنسبة ٩% إلى ١٥% من تشغيل العمالة من اجمالى القوى العاملة.

سابعاً : دور الاقتصاد الأخضر فى إدارة النفايات بالوطن العربى

تصف قطاع النفايات بالوطن العربى بارتفاع حجمه كما تتصف منشأت فرز تلك القمامة وتدويرها بالقدرات المحدودة، ويرجع ذلك إلى أن معظم الدول العربية تعانى من مشاكل تمويلية بالإضافة إلى انخفاض الرسوم المحصلة مقابل تلك الخدمات . ويظهر ارتفاع حجم القمامة واضحا بدول الخليج حيث يبلغ الاستهلاك نحو ٢.٧ كجم/للفرد/ يوميا، إلا أن تلك الدول قادرة على إدارة نفاياتها بأسلوب أفضل حيث يمكن أن تصل خدماتها إلى المناطق النائية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة .

وفى العموم نجد أن أعمال التدوير واستخلاص المواد تعتبر فى مراحلها الأولى بالدول العربية، إلا أنه لا تزال الممارسات السائدة فى العديد من أنحاء المنطقة العربية هو التخلص من النفايات على جوانب الشوارع بمكبات مكشوفة، فكثيراً ما تلجأ إلى معظم الدول العربية لحرق النفايات.

كما نجد أن معظم الدول العربية يتم تدوير النفايات المنزلية مع النفايات الصناعية والطبية مما يؤثر ذلك سلبا على البيئة المحيطة.

وينعكس سوء إدارة النفايات بشكل مباشر على تدهور البيئة وعلى صحة الإنسان، ومستوى المعيشة وإلى انتشار الطفليات والأمراض والحشرات.

وبالتالى فإن هذا القطاع يحتاج إلى العديد من السياسات والإجراءات لإدارته إدارة سليمة حيث تظهر العديد من السلبيات ومن أهمها ما يلى :

- ✓ افتقار معظم الدول العربية إلى وجود رؤية واضحة لإدارة النفايات.
- ✓ عدم كفاية التمويل اللازم لإدارة النفايات بمعظم الدول العربية.
- ✓ عدم وجود البيانات والمعلومات الموثقة التى يمكن الاعتماد عليها للتخطيط والمراقبة .
- ✓ عدم وجود رقابة بيئية سليمة لمرفق النفايات.

ثامناً : دور الاقتصاد الأخضر في تنمية قطاع السياحة بالوطن العربي

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي يجب أن تهتم بها الدول على مستوى الوطن العربي، وذلك نظراً لما تمثله من نشيط لحركة التنمية حيث تعتبر السياحة هى قاطرة التنمية الاقتصادية، ومصدراً رئيساً من مصادر الدخل القومى، ومن حصيلة النقد الأجنبى، بالإضافة إلى المساهمات غير المباشرة فى قطاع السياحة والمتمثلة فى الخدمات المصاحبة للسفر والسياحة مثل قطاع المطاعم والفنادق، وذلك لتشابك صناعة السياحة مع كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية والتى تزيد عن ٧٠ صناعة مغذية كما تعتبر السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيراً لفرص العمل.

كما تمتلك العديد من الدول العربية مقومات الجذب السياحى ومن أمثلة تلك الدول مصر حيث تمتلك العديد من مقومات الجذب السياحى من حيث موقعها الجغرافى المتميز ومناخها المعتدل بالإضافة إلى امتلاكها نحو ثلث آثار العالم.

السياحة الخضراء بالوطن العربى :

يرتبط مفهوم السياحة الخضراء بالبرامج السياحية التى تأخذ فى الاعتبار احتياجات البيئة وتراعى الثقافات المحلية بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث واستدامة المشاريع السياحية.

وتعتبر السياحة الخضراء مستقبل السياحة العربية فى ظل التوجه الدولى للمحافظة على البيئة على اعتبار أن السياحة البيئية أهم العناصر لدفع وتطوير البيئة والسياحة الخضراء ثلاث محاور وهى:

- ✓ سياحة نظيفة تستمد من البيئة والطبيعة أساساً دون أن تكون ضارة أو مفسدة على المستويات البيئية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ سياحة مسئولة راشدة أى يحكمها العقل والوعى والإحساس بالمسئولية تجاه البيئة.
- ✓ سياحة مستدامة تتحدد مواردها فلا تنضب بفعل الاستخدام الكثيف فهى سياحة فى صالح البيئة والتنمية معاً على المدى المتوسط والبعيد.